الموقف الأمريكي
من المواجهات المصرية الإسرائيلية
في قطاع غزة عام ١٩٥٥م
" دراسة وثائقية "

دكتور

سمير إبراهيم عبد الفتاح إبراهيم صيام

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

كلية التربية – جامعة المنصورة

مقدمة :

لقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية، ووزارة خارجيتها في القلب منها على دراية تامة بتفاصيل الصراع المصري الإسرائيلي في قطاع غزة قبل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م؛ حيث كان لها سفارة في كل من القاهرة وتل أبيب وقنصلية في القدس، علاوة على دورها الكبير الذي مارسته تجاه هذا الصراع من خلال عضويتها الدائمة في مجلس الأمن وقوة تأثيرها على أعضاء هذا المجلس وتوجيه قرارته.

وتجلى الموقف الأمريكي تجاه هذا الصراع مع تصاعد وتيرته في غزة؛ خاصة في ظل لجوء كل طرف من طرفيه إلى مجلس الأمن الدولي، حاملا الشكاوى ضد الطرف الآخر؛ ليتهمه باختراق بنود اتفاقية رودس لعام ١٩٤٩م، وعدم الالتزام بها.

ونركز في هذا البحث على الموقف الأمريكي من الصراع المصري الإسرائيلي في قطاع غزة عام ١٩٥٥م؛ بوصفه العام الذي بدأ فيه ذلك الصراع يتخذ شكل حرب العصابات بين الطرفين داخل القطاع، والذي مهد بصورة قوية لنشوب الحرب الشاملة بين البلدين عام ١٩٥٦م في ضوء العدوان الثلاثي على مصر.

وقد فرضت الأحداث في قطاع غزة خلال ذلك العام طريقة معالجة موضوع هذا البحث؛ حيث وضَّحْتُ الموقف الأمريكي عقب كل اعتداء خطير على القطاع من قبل إسرائيل، أو مواجهات عنيفة بين طرفي الصراع، كالموقف الأمريكي بعد العدوان الإسرائيلي على القطاع في ٢٨ فبراير، وبعد المواجهات بين القوات المصرية والإسرائيلي في غزة في شهر أبريل، وبعد الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع في شهر مايو، وبعد الهجمات الإسرائيلية على القطاع في شهر أغسطس، وانتهى البحث بخاتمة تحتوي على بعض النتائج التي توصلت إليها.

وقد اعتمدت في هذا البحث بصفة رئيسية على وثائق وزارة الخارجية الأمريكية، المحفوظة في المجلد الرابع عشر من مجلدات الملفات المركزية بوزارة الخارجية، تحت مسمى العلاقات الخارجية ١٩٥٥م – ١٩٥٧م، وتم التركيز بصفة خاصة على المراسلات المتبادلة بين سفراء الولايات المتحدة الأمريكية في كل من القاهرة وتل أبيب، وقنصلها العام في القدس وبين وزارة خارجيتهم، وتقارير الجنرال بيرنز رئيس لجنة الأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ هدنة رودس لعام ١٩٤٩م، وقرارات مجلس الأمن الخاصة بالصراع المصري الإسرائيلي في غزة.

العدوان الإسرائيلي على غزة في ٢٨ فبراير والموقف الأمريكي منه :

لقد بدأ الصراع الفعلي بين مصر وإسرائيل داخل قطاع غزة بصورة واضحة عندما بدأ العدوان الإسرائيلي على غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥، فيما عُرف في الوثائق الإسرائيلية باسم عملية " السهم الأسود"([١]) التي تقدمت على أثرها الحكومة المصرية بشكوى عاجلة لقوات الطوارىء الدولية، طالبت فيها باجتماع طارىء؛ لبحث الاعتداء الإسرائيلي على غزة، وأكد ذلك بايرود، السفير الأمريكي في القاهرة لوزارة خارجيته في رسالة مؤرخة بـ ١ مارس ١٩٥٥م؛ حيث أوضح فيها أن الاعتداء الإسرائيلي على غزة يُعد الأخطر من نوعه منذ توقيع اتفاقية السلام والتهدئة بين البلدين في فبراير ١٩٤٩م، وأنه الأكثر دموية والتحامًا بين القوات المصرية والإسرائيلية منذ ذلك التاريخ([٢]).

وأكدت السفارة الأمريكية على أن الأوضاع كانت هادئة على طول الخط الفاصل بين قوات البلدين، غير أن القوات الإسرائيلية كانت لديها ترتيبات وتحضيرات وخطط بشأن هذا الهجوم، وقد أكد " جوهر"، مراسل السفارة الأمريكية لوكالة رويترز للأخبار أنه تلقى قبل الهجوم بأربع ساعات بيانًا صادرًا عن المتحدث الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي، يتهم فيه عملاء المخابرات العسكرية المصرية ببعض الأنشطة المكثفة والمريبة في صحراء النقب([٣]) الخاضعة لإسرائيل.

وعلى جانب آخر فسرت السفارة الأمريكية في إسرائيل في برقية منها لوزارة خارجيتها في ١ مارس هجوم القوات الإسرائيلية على غزة بأنه جاء نتيجة انفجار الكبت الذي تزايد لدى الإسرائيليين بعد مقتل ٢٥ إسرائيليًا داخل إسرائيل، علاوة على وجود أدلة قاطعة على أن العمليات المصرية في إسرائيل بدأت تنفذ بأوامر من الإدارة المركزية للحكومة المصرية، وباتت حكومة تل أبيب على قناعة تامة بأن هذه الأعمال الحربية هى حالة حرب([٤])، على الرغم من وجود الهدنة بين البلدين، ووجود مراقب أممي لتنفيذ هذه الهدنة.

ويبدو أن السفارة الأميركية في تل أبيب قد حاولت تبرير العدوان الإسرائيلي على غزة، وإعطاء إسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها؛ كرد فعل للاعتداءات المصرية التي ادعت إسرائيل أنها تتم ضدها بتخطيط من القيادة المصرية، متجاهلة في ذلك الاختراقات

الإسرائيلية لهدنة رودس واعتداءاتها المتكررة على غزة، وغيرها من الأراضي المحايدة على الحدود، وهذا ما أثبتته بعد ذلك تقارير الجنرال بيرنز المبعوث الأممي لمراقبة الهدنة.

وقد أبلغ ممثل مصر في الأمم المتحدة في الأول من مارس رئيس مجلس الأمن بأنه في يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٥م عبرت قوة مسلحة إسرائيلية خط الهدنة في شرق قطاع غزة، وهاجمت معسكرًا للقوات المسلحة المصرية، وراح ضحية هذا الهجوم ٣٧ جنديًا و ٣٠ جريحًا من القوات المصرية واثنين من المدنيين(٥)، بخلاف الخسائر في المعدات.

وتقدمت إسرائيل هى الأخرى في الوقت نفسه بشكوى إلى مجلس الأمن، زعمت فيها أن مصر كانت ولا زالت تستخدم أساليب متعددة لانتهاك الهدنة واتفاقية السلام الموقعة بين البلدين، كما تنتهك قرارات مجلس الأمن الدولي وقوانينه، ومن هذه الأساليب الهجمات المنظمة وغير المنظمة التي قامت بها القوات المسلحة المصرية ضد القوات الإسرائيلية، واختراقها لأراضي تقع تحت السيطرة والملكية الإسرائيلية، فضلاً عن فشل مصر في اتخاذ تدابير وإجراءات فعالة ضد العنف، وتأكيدها على وجود حالة حرب مستمرة، وممارسة العداء النشط ضد إسرائيل، وأن إسرائيل كان عليها اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها منع حدوث مثل هذه الأعمال(٦)، أي أن إسرائيل كانت في حالة رد فعل طبيعي على الانتهاكات المصرية.

والواقع أن الموقف الإسرائيلي تجاه غزة في ٢٨ فبراير قد وقفت وراءه كثير من الدوافع – غير التي زعمتها إسرائيل في شكواها –، وكان على رأس هذه الدوافع الحصار الاقتصادي الذي فرضته مصر على إسرائيل، واتفاق الجلاء بين مصر وبريطانيا عام ١٩٥٤م – وأكد موشي دايان على ذلك في مذكراته –، علاوة على محاولة إثبات فشل هدنة رودس في حل الصراع العربي الإسرائيلي، ورغبة إسرائيل في تحريك الموقف لصالحها للضغط على العرب عامة ومصر خاصة للاعتراف بها، وإجبار الولايات المتحدة الأمريكية على الضغط على العرب(٧)؛ لتحقيق الأماني الإسرائيلية، وعلى رأسها اعتراف هذه الدول بإسرائيل كدولة بمنطقة الشرق الأوسط، وإقامة علاقات طبيعية معها.

وتجدر الإشارة إلى أن النظام الأمريكي – في ظل رئاسة ديفيد أيزنهاور الذي تولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٣م خلفًا لهاري ترومان الذي كان داعمًا لإسرائيل على طول الخط، – قد أعلن اتباعه سياسة توازن المصالح بين العرب وإسرائيل، تلك السياسة

التي اسمتها الدوائر الإسرائيلية " السياسة البايرودية "، نسبة لبايرود السفير الأمريكي في القاهرة الذي عُرف عنه أنه من أنصار سياسة التوازن بين العرب وإسرائيل، وعدم التحيز لأي من الطرفين على حساب الآخر، والذي حث إسرائيل في بعض أحاديثه على التصرف كدول عادية([٨])، مما أغضب منه بعض الدوائر الصهيونية في إسرائيل وخارجها.

وقد بُنيت السياسة الأمريكية لنظام أيزنهاور على أساس تقرير أعدته لجنة جاكسون في الأول من مارس ١٩٥٣م، والذي تضمن تحذيرًا من اتباع سياسة التحيز الواضح لإسرائيل؛ حيث إن ذلك من شأنه إعطاء الاتحاد السوفيتي فرصة ذهبية لأن يلعب دورًا نشطًا في منطقة الشرق الأوسط، ويساعده على بناء حلفه الخاص، أو ما أطلق عليه مجازًا الناتو السوفياتي، الذي كان من شأنه مواجهة حلف الناتو المكون من دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أكدت على ذلك أيضًا تقارير إدارة الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية التي حذرت من مغبة الانحياز الصريح تجاه إسرائيل؛ لما في ذلك من خطورة تغيير الأنظمة العربية المعتدلة لسياستها تجاه الولايات المتحدة([٩]).

وطالبت التقارير المشار إليها أيضًا بضرورة التزام السياسة الأمريكية بمبدأ الصداقة غير المتحيزة تجاه دول المنطقة عامة([١٠])، والدول العربية خاصة؛ لأن الأخيرة قد ترسخ لديها الدور الأمريكي الكبير في قيام دولة إسرائيل، والدعم الأمريكي المادي والمعنوي لهذه الدولة الناشئة، ومن ثم انعدام الثقة في حيادية الموقف الأمريكي تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي.

وقد أكد السفير الأمريكي في تل أبيب في برقية منه إلى وزارة خارجيته في الرابع من مارس، أن الغارات الإسرائيلية على قطاع غزة تُعد تغيرًا في مواقف إسرائيل وخططها في كيفية التعامل مع العرب، وربما مع الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وأن إسرائيل قد قامت بعملية غزة كرد فعل على فشل عملية " بات جليم "*، وشنق كل من ماكس بينيت، وإيلي كوهين الجاسوسين الإسرائيليين في مصر – بعد فشل عملية لافون التجسسية التي هدفت إلى إشاعة الفوضى في كل من القاهرة والإسكندرية من خلال القيام بعمليات إرهابية بهما؛ لإفشال اتفاق الجلاء بين مصر وبريطانيا، بحجة عدم استقرار الأمن في البلاد–، علاوة على موقف مصر من المعاهدة التركية – العراقية([١١])؛ حيث عارضت مصر هذه المعاهدة في ضوء رفضها التام لكل التحالفات مع القوى الاستعمارية.

وأشار السفير الأمريكي إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي قد أكد في خطاب له أمام الكنيست في الثاني من مارس على أن الضمانات التي قدمتها القوات الغربية لحدود إسرائيل، والدفاع عنها ضد أعدائها غير كاف([١٢])، ومن ثم كان على إسرائيل المبادرة بتحريك الموقف في المنطقة العربية؛ وذلك لإجبار كافة القوى الإقليمية والأطراف المعنية بالأمر على احترام أراضيها، والاعتراف بها كدولة في المنطقة، حتى ولو تحقق ذلك بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية.

وأكدت وزارة الخارجية الأمريكية في برقية لسفارتها في تل أبيب معارضة حكومة الولايات المتحدة للغارات الثأرية التي تنتهجها إسرائيل؛ لأنها تزيد التوتر بين مصر وإسرائيل، وتُهدد الأمن الإسرائيلي ذاته، وهو الشيء الذي تخشاه إسرائيل، وطالبت الخارجية الأمريكية إسرائيل بتهدئة الأمور في المنطقة واتباع سياسة الاعتدال؛ لأن أحداث غزة تزيد الأمور تعقيدًا، وتهدد المنطقة بالخطر([١٣]) الذي قد يصل إلى نشوب حرب شاملة جديدة بين العرب وإسرائيل، ومن ثم عدم استقرار الأوضاع في المنطقة العربية، وبالتالي منطقة الشرق الأوسط كلها.

وفي السياق ذاته أكد السفير الأمريكي في لندن في برقية له لوزارة خارجيته في ٩ مارس على أن الغارات الإسرائيلية على غزة في فبراير ومارس قد زادت من تعقيد الأمور بخصوص عملية السلام – أو ما عرف في الوثائق الأمريكية والبريطانية باسم عملية ألفا – التي تبنتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لحل النزاع العربي الإسرائيلي، ورأى السفير أن العرب سيرفضون مشروع ألفا لو اعتقدوا أن جهود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة للاستقرار تُستمد من استخدام إسرائيل للقوة في قطاع غزة بهدف تهديدهم([١٤])، وخاصة أن العرب لديهم عقيدة راسخة بأن الولايات المتحدة والملكة المتحدة كانا لهما الدور الأعظم في إنشاء دولة إسرائيل، وأنهما داعمان قويان لتواجدها في وسط العالم العربي.

وفي ضوء ما سبق يتضح بصورة جلية من خلال البرقيات المتبادلة بين السفارات الأمريكية في القاهرة وتل أبيب ولندن ووزارة الخارجية الأمريكية أن إسرائيل كانت المعتدية على غزة، وأنها قد اخترقت هدنة رودس التي وقعتها مع مصر؛ لإنهاء حالة الحرب التي نشبت عام ١٩٤٨م، وأنها قد تجاوزت ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى حل المشاكل الدولية بصورة سلمية بدلاً من استخدام القوة.

ولا ريب في أن إسرائيل قد أقدمت على اختراق هدنة رودس بصورة فجة، وخالفت ميثاق الأمم المتحدة؛ بسبب إدراكها التام لمواقف الدول الكبرى التي لن تُلحق بها أي ضرر؛ بسبب تجاوزاتها الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وإنجلترا.

وفي ضوء تلك الأزمة انعقد مجلس الأمن في ٢٩ مارس ١٩٥٥م، وبعد استعراضه لتقرير الجنرال بيرنز كبير مراقبي هيئة الهدنة الذي قدمه لهيئة الأمم المتحدة في ٦ مارس عن الأحداث الدامية التي وقعت في غزة في ٢٨ فبراير و ١ مارس ، وبيانات ممثلو مصر وإسرائيل اتخذ قراره رقم ١٠٦ الذي جاء تحت عنوان " قضيه فلسطين" بإدانة الهجوم الإسرائيلي على غزة، وعده انتهاكًا لنصوص وقف إطلاق النار الصادر عن قرار مجلس الأمن رقم ٥٤ لسنه ١٩٤٨م، وأنه عمل يتناقض مع التزامات الطرفين باتفاقية الهدنة العامة بين مصر وإسرائيل، وبميثاق الأمم المتحدة([١٥]) الداعي لحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية.

وقد أكد مجلس الأمن في قراره على أنه قد استمع لممثلي الأطراف المعنية، ودرس تقرير كبير مراقبي هيئة الهدنة الذي بيَّن أن هجومًا مدبرًا ومخططًا له أمرت به السلطات الإسرائيلية، وقامت به قوات الجيش الإسرائيلي ضد قوات الجيش المصري في قطاع غزة يوم ٢٨ فبراير ١٩٥٥م([١٦])، وهذا يكذب ادعاءات إسرائيل بأن هجومها على قطاع غزة قد جاء كرد فعل لأعمال عدائية ضدها من جانب القوات المسلحة المصرية.

ودعا المجلس في قراره إسرائيل إلى أن تتخذ جميع الإجراءات الضرورية لمنع وقوع هذه الأعمال مجددًا، وأعرب عن إيمانه بأن المحافظة على اتفاقية الهدنة العامة يهددها قيام أي من الطرفين بانتهاك تلك الاتفاقية عمدًا، وإنه من غير المُستطاع تحقيق تقدم نحو عودة السلام الدائم في فلسطين إلا إذا أذعن الطرفان بصورة قطعية لالتزاماتهما باتفاقية الهدنة، ونصوص قرار مجلس الأمن رقم ٥٤ لسنة ١٩٤٨م الخاص بوقف إطلاق النار([١٧]) بين القوات المتحاربة على أرض فلسطين عام ١٩٤٨م.

واتخذ مجلس الأمن في ٣٠ مارس قراره رقم ١٠٧ الذي طالب فيه رئيس أركان هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين بمواصلة مناقشاته واجتماعاته مع حكومتي مصر وإسرائيل؛ بُغية اتخاذ تدابير عملية لاحترام شروط الهدنة، مع إحاطة المجلس علمًا بالتقدم المُحرز في تلك المناقشات والاجتماعات([١٨]).

ومن الواضح أن قراري مجلس الأمن في ٢٩ ، و٣٠ مارس ١٩٥٥م قد أدانا العدوان الإسرائيلي على غزة في ٢٨ فبراير، ودعا القرار الأخير الطرفين المصري والإسرائيلي إلى احترام نصوص هدنة رودس، وحفز كبير مُراقبي الهدنة على مواصلة جهوده؛ للتوصل إلى حلول تحول دون اختراق الهدنة على طول الحد الفاصل بين القوات المصرية والإسرائيلية؛ حفاظًا على حالة السلم بين البلدين.

ومن ثم لم يتخذ المجلس أية إجراءات عملية لمنع تكرار العدوان الإسرائيلي على غزة، كإرسال قوات دولية مثلا على طول الخط الفاصل بين القوات المصرية والإسرائيلية، أو غير ذلك من إجراءات عملية تُقر السلام بين الدولتين وتمنع اعتداء إحداهما على الأخرى، ولا شك أن المجلس لم يستطع اتخاذ مثل هذه الإجراءات ضد إسرائيل نظرًا لسيطرة القوى الكبرى على قرار المجلس، وانحيازها لإسرائيل، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

المواجهات في غزة في شهر أبريل والموقف الأمريكي منها :

كان عدم اتخاذ مجلس الأمن لإجراءات رادعة لإسرائيل سببًا من أسباب تكرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، واستمرار المواجهات العسكرية بين مصر وإسرائيل داخل ذلك القطاع، فلم يمر أسبوع على قرارات المجلس حتى وقع قتال بين القوات الجوية المصرية والإسرائيلية في ٤ أبريل بالقرب من مستوطنة نحال عند الكيلو ٩٥ داخل القطاع، وهذا ما أكدته البرقية الموجهة من القنصل العام الأمريكي في القدس إلى وزارة الخارجية الأمريكية في اليوم ذاته([١٩]).

وقد أشارت برقية القنصل الأمريكي إلى أنه قد تم الاتفاق على عقد مقابلات بين الجانبين المصري والإسرائيلي لمناقشة الوضع في غزة، ولكن تم تأجيلها؛ بسبب تعرض المواقع المصرية عند الكيلو ٩٥ لقذف ناري شديد من المواقع الإسرائيلية؛ مما أسفر عن مقتل اثنين من المصريين، وجرح اثنين آخرين، في حين أعلنت إسرائيل عن مقتل اثنين وجرح ١٦ فردًا من قواتها([٢٠]).

وأكدت مصر على أن إسرائيل قد اخترقت قطاع غزة في ٤ أبريل، واستشهدت على ذلك بمراقب الأمم المتحدة الذي كان متواجدًا عند الكيلو ٩٥ عندما بدأت إسرائيل القصف

في ذلك اليوم، وأن هذا الحدث ليس الأول من نوعه في شهر أبريل؛ حيث قامت إسرائيل بخمس حوادث بالقرب من القطاع في اليوم الثاني من هذا الشهر([٢١]).

وعلى الرغم من ذلك أسرع المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة بتقديم شكوى لرئيس مجلس الأمن، زعم فيها أن مصر قد شنت هجمات متكررة ضد إسرائيل، منها هجوم مسلح على باتيش في ٢٤ مارس، وهجوم على وحدات الجيش الإسرائيلي التي تقف على الحدود المصرية الإسرائيلية عند قطاع غزة فيما بين ٢٦ مارس، و٣ أبريل، وهجوم على دورية إسرائيلية بقرية نحال أوز في ٣ أبريل([٢٢]).

وفي برقية منه إلى وزارة خارجيته في ٥ أبريل أكد السفير الأمريكي في إسرائيل أن شاريت – رئيس الوزراء الإسرائيلي – قد استدعاه بعد ظهر الرابع من أبريل، وذكر له أن الموقف يتحرك من سيء إلى أسوأ، وصار موقفًا محزنًا، وأن المصريين يقومون بوضع الألغام داخل المنطقة الإسرائيلية بطول حدود غزة في ضوء غطاء من النيران من مواقعهم، وأن إسرائيل قد باغتت الذين يقومون بزرع الألغام مرتين، وثبت أنهم جنود مصريين، بجانب قيامهم بإطلاق النيران على الدوريات الإسرائيلية، وأنكر شاريت التقارير التي أثبتت أن إسرائيل هى التي بدأت بضرب القوات المصرية في غزة في ٤ أبريل ١٩٥٥م([٢٣]).

وأكد السفير الأمريكي في برقيته على أنه التقى بالجانب الإسرائيلي أربع مرات؛ لمناقشة المشاكل الحدودية مع مصر، واستخلص من هذه اللقاءات أن الموقف يُعد امتدادًا للأزمة التي تتسم بها العلاقات العربية الإسرائيلية منذ حرب ١٩٤٨م، وأن غالبية أعضاء الحكومة الإسرائيلية يعتقدون أن الموقف على طول الحدود المصرية أصبح لا يُطاق، وإنه يجب فعل شيئًا قريبًا، وأن شاريت قد حصل على فرصة أخيرة ولمدة محدودة كي يصل إلى حالة من التفاهم مع النظام القائم في مصر([٢٤]).

وبخصوص التعديات التي تقع على جانبي الحدود بين مصر وإسرائيل عقد مجلس الأمن جلسته رقم ٦٩٧ في ٦ أبريل، ودعا ممثلي مصر وإسرائيل للاشتراك في مناقشات شكوى إسرائيل ضد مصر، وبعد أن استمع إلى تصريحاتهما قرر تأجيل مناقشات المجلس حتى وصول تقرير الجنرال بيرنز رئيس لجنة مراقبة تنفيذ هدنة رودس([٢٥]).

وأرسلت وزارة الخارجية الأمريكية إلى سفارتها في مصر في ٦ أبريل برقية أوضحت فيها أن أبا إيبان – السفير الإسرائيلي في واشنطن– قد طلب المساعدة الأمريكية على وجه السرعة لترتيب اجتماع على مستوى عال بين ممثلي مصر وإسرائيل؛ لمناقشة الوضع في منطقة الحدود في غزة، وأكدت البرقية على أن إسرائيل تُلح على عقد مثل هذا الاجتماع، وأن هذا الإلحاح لا يُعد وسيلة للتحايل والدعاية، وأن إيبان قد أعرب عن تقديره لصعوبة موقف مصر أمام الرأيين العامين العربي والمصري، وأن إسرائيل مستعدة للحفاظ على سرية هذا الاجتماع، ومقابلة مصر عند الكيلو ٩٥، أو في أي مكان في أوروبا، وأنها تفضل الاجتماع في أوروبا؛ لارتفاع درجة السرية هناك([٢٦]) عن غيرها.

وأكدت البرقية الأمريكية أيضًا على أن إسرائيل قد دعت إلى هذا الاجتماع بموجب المادة الثانية عشر من اتفاقية رودس التي أشارت إلى أن مصر وإسرائيل قد تطلبا من الأمين العام للأمم المتحدة الدعوة لعقد مؤتمر من ممثلي البلدين لغرض استعراض وتنقيح أو تعليق أي من الأحكام التي تنص عليها الاتفاقية، ولكن إسرائيل آثرت الاجتماع سرًا؛ لعدم إحراج مصر([٢٧]) أمام الرأي العام العربي بصفة عامة والمصري بصفة خاصة.

وطلبت الخارجية الأمريكية من رئيس لجنة مراقبة الهدنة بحث الدعوة الإسرائيلية مع ممثلين رفيعي المستوى من مصر وإسرائيل، وأكدت له على أن الولايات المتحدة تُسانده وتدعمه في هذا الشأن، وأن عليه الضغط بكل قوة على المصريين والإسرائيليين لحضور اجتماع تحت رعايته([٢٨])، وفقًا لمواد وبنود اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩م.

وفي هذه الظروف أكد السفير الأمريكي في القاهرة في برقية له لوزارة خارجيته على أنه من خلال حديثه مع جمال عبد الناصر، وما توفر له من معلومات من وزارة الحربية المصرية شعر أن التوتر بين مصر وإسرائيل قد وصل بالفعل لمستويات خطيرة، وأن الأمور نادرًا ما تكون واضحة المعالم([٢٩]).

وأكد السفير الأمريكي على أنه مقتنع بأن مصر ليس لديها أية مصلحة في إحداث حرب مع إسرائيل في هذا الوقت، وأن عبد الناصر سيبذل قصارى جهده في اتجاه الحذر وضبط النفس، وإن حدوث هجوم آخر على غزة من قبل إسرائيل سيُحدث مساسًا قويًا بقيادته([٣٠]) لمسيرة مصر بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢م؛ لما قد يبديه ذلك من ضعف موقفه

وموقف الجيش المصري أمام إسرائيل في قطاع غزة، وما قد يتركه ذلك من آثار سلبية على الرأي العام في مصر.

وأفادت برقية من القنصلية الأمريكية في القدس وزارة الخارجية الأمريكية بأن بيرنز ووكيل الأمين العام للأمم المتحدة قد اتفقا على أن الوضع قد وصل لدرجة من الخطورة تحتم ضرورة دعوة الجانبين المصري والإسرائيلي إلى اجتماع رفيع المستوى، وأن بيرنز قد قابل إبيان الذي تصور أن يكون المشاركين في هذا الاجتماع هو عن الجانب الإسرائيلي ومحمود رياض السفير المصري في سوريا أو محمد إبراهيم سيف الدين السفير المصري في الأردن عن الجانب المصري، وأن بيرنز قد أشار إلى ضرورة تقديم إسرائيل على وجه السرعة اقتراحاتها بخصوص جدول أعمال الاجتماع المراد، وإنه سيدرس ما إذا كانت هذه الاقتراحات تشكل أساسًا كافيًا للدعوة للاجتماع أم لا([٣١]).

وأبلغت القنصلية الأمريكية وزارة خارجيتها بأن بيرنز قد قابل موشى ديان – رئيس أركان الجيش الإسرائيلي – في ١١ أبريل، واقترح عليه اتخاذ خطوات مشتركة لإقامة ورديات مصرية إسرائيلية في المناطق الحدودية، وأن ديان قد أخبره بأنه سيحيل هذا الاقتراح إلى بن غوريون – وزير الدفاع الإسرائيلي حينذاك –، على الرغم من اعتقاده بأن بن جوريون سيرفض هذا الاقتراح([٣٢])، وهذا يعكس سوء نوايا الجانب الإسرائيلي بشكل عام.

وفي اليوم التالي أرسل شاريت، رئيس الحكومة الإسرائيلية رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكية، عبر له فيها عن سعادته بإدراكه للأسباب التي تدعو الإسرائيليين إلى القلق، وحرصه على إيجاد كافة الطرق والوسائل لتهدئتهم([٣٣]).

وقال شاريت في رسالته : " نحن مهتمون بشكل كبير بأن نرى أن الدفاع عن الديمقراطية يتم تعزيزه، وبأن نرى منطقتنا يتم حراستها من المخاطر التي تُهددها، وبالرغم من هذا فليس من خيار أمامنا إلا أن نعي المخاطر التي تترتب على عقد معاهدات دفاعية معينة لتهديد أمننا، ولقد بدأت بلدان منطقة الشرق الأوسط العمل على عقد مجموعة من الاتفاقيات التي تم استثناء إسرائيل منها كمشارك أو حتى مرشحة للمشاركة " في هذه الاتفاقيات([٣٤]).

وأضاف شاريت : " وبالنسبة لاتفاقية منطقة السويس – اتفاقية الجلاء – فإنه يمكن وصفها بأنها ليست صالحة على الإطلاق بالنسبة لأمن إسرائيل، وإن كل الدول العربية المعنية هى بمثابة عدو نشط تجاه إسرائيل، فهى تُقر برغبتها الجامحة في محو إسرائيل من الوجود، وكل تعبيرات السلام عندها توحى بخسارة إسرائيل، وإن محاولات دمج العرب في نظام دفاعي تابع للغرب بدون أي تغيير مُسبق في موقفهم سوف يقوي حتمًا من عنادهم، وأن تسليحهم يُعد بمثابة خطر على تواجد إسرائيل في المنطقة، وإن عقد المعاهدة التركية – العراقية هو خير مثال على تلك المواقف العدائية، فبصرف النظر عن عدائية العراق لإسرائيل، إلا أنها تمكنت بموجب هذه المعاهدة أن تنتزع من تركيا التعهد بدعمها في معاداة إسرائيل، وهذا بدوره ربما لا يساعد على دفع عجلة السلام في الشرق الأوسط"([٣٥]) من وجهة النظر الإسرائيلية.

ويتضح من رسالة شاريت أن إسرائيل قد عبرت للخارجية الأمريكية عن رفضها التام لتسليح الدول العربية؛ لما يمثله ذلك من خطر كبير على تواجدها في المنطقة، وأنها ضد دخول الدول العربية في أحلاف دفاعية مع الدول الغربية دون الاعتراف بإسرائيل، أو اشتراكها في هذه الأحلاف، وأبدى شاريت معارضته لاتفاق الجلاء بين مصر وبريطانيا عام ١٩٥٤م؛ لما له من دور كبير في ضياع فرص تواجد حليف قوي لإسرائيل على الأراضي المصرية، والذي تمثل في تواجد القوات البريطانية في منطقة قناة السويس.

وعارض شاريت الاتفاق التركي – العراقي الذي وقع بين نوري السعيد رئيس الحكومة العراقية وعدنان مندريس رئيس الحكومة التركية في ٢٤ فبراير ١٩٥٥م([٣٦])؛ لما يمثله من تقارب بين العراق وتركيا، وبالتالي جذب تركيا للعراق، وربما توحيد جهودهما ضد إسرائيل.

وكل تلك المواقف الإسرائيلية خير دليل على وجود دوافع كثيرة لدى إسرائيل لمهاجمة قطاع غزة، وأن الأمر لم يقتصر فقط على تلك المبررات التي ساقتها للمجتمع الدولي، والتي تمثلت في أنها تعيش حالة دفاع عن نفسها ضد العمليات الفدائية التي تخرج من القطاع.

وأبلغ بيرنز مجلس الأمن في ١٤ أبريل بأن قلة الطرق التي تستخدم لعربات الجيش الإسرائيلي كانت من أهم العوامل التي أسهمت في توتر الموقف في قطاع غزة، وأنه اقترح

إنشاء دوريات مشتركة على الفور لتقليل فرص الصدام في القطاع، وأن مصر قد أبلغته استعدادها لإنشاء تلك الدوريات، ولكنه لم يتلق رد نهائي من السلطات الإسرائيلية([٣٧]).

وأضاف بيرنز أن إسرائيل تُفضل إنشاء موانع تساعد في منع الاشتباك بين الجانبين، غير أن الحكومة المصرية رفضت هذا الاقتراح، وطلبت إرسال مراقبين حربيين إضافيين من الأمم المتحدة على الجانب المصري من الحدود([٣٨])، ومن الواضح أن الموقف المصري كان يتسم بالمرونة والاستعداد للتفاهم مع الجانب الإسرائيلي، ربما لعدم توفر السلاح لدى مصر قبل إتمام صفقة الأسلحة التشيكية.

ومن جانبه أبلغ السفير الأمريكي في تل أبيب وزارة خارجيته في ١٥ أبريل بأنه قد اجتمع مع السفير البريطاني والجنرال بيرنز؛ لتبادل الآراء بشأن الموقفين المصري والإسرائيلي من قرارات مجلس الأمن، وأنه يرى ضرورة إلزام مصر بالمشاركة في محادثات رفيعة المستوى في الاجتماعات التي ستعقد تحت رعاية الجنرال بيرنز، وأن يتم إخطارها بأن إسرائيل سيمثلها في هذه الاجتماعات وزير الخارجية ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي([٣٩]).

والجدير بالذكر أن الحكومة الإسرائيلية قد سبق وأن طالبت الحكومة الأمريكية بعقد معاهدة أمنية فيما بينهما، غير أن الولايات المتحدة قد أوضحت لإسرائيل من خلال برقية من دالاس وزير الخارجية الأمريكية لشاريت رئيس الحكومة الإسرائيلية في ١٦ أبريل أن بلاده تواجه صعوبات بشأن عقد ترتيبات أمنية مع إسرائيل، خاصة أن بلاده لم تدخل في معاهدات أمنية مع أحد من دول المنطقة، باستثناء ما هو موجه ضد التوسع الشيوعي([٤٠]).

وأوضح دالاس أن عقد مثل هذه المعاهدة يتطلب موافقة مجلس الشيوخ الذي يُفضل العمل على إقرار الأمن والأمان في المنطقة بدلاً من دخول الولايات المتحدة في صراع ملتهب، ولابد لمجلس الشيوخ أن يتأكد من حدوث تقدم ملموس لحل القضايا المُعلقة بين إسرائيل وجيرانها؛ لكي يوافق على مثل هذه المعاهدة الأمنية([٤١]).

ومن الواضح أن إسرائيل قد أرادت من خلال مناوشاتها داخل قطاع غزة الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية؛ للتدخل لصالحها في الصراع العربي الإسرائيلي، وعقد معاهدة دفاعية معها؛ لكي تؤمن نفسها في المنطقة العربية، لا سيما بعد انسحاب القوات البريطانية من منطقة قناة السويس، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تخشى من

إعلان مساندة إسرائيل بصورة رسمية؛ خوفًا من ميل العرب عامة، ومصر خاصة للاتحاد السوفيتي؛ مما يدعم ويقوي النفوذ الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط على حساب النفوذ الأمريكي.

وبدورها أبلغت وزارة الخارجية الأمريكية نظيرتها المصرية في ١٦ أبريل بأن إسرائيل ترغب في عقد مباحثات رفيعة المستوى بشأن الوضع الحدودي في غزة تحت إشراف الجنرال بيرنز، وأن إسرائيل تسعى لتقليص دور بيرنز في هذه المباحثات، وقد تم إخباره بقصر المباحثات على ما نص عليه قرار مجلس الأمن في ٣٠ مارس([٤٢]) بخصوص تحفيز رئيس لجنة الهدنة على السعي الجاد لعقد اجتماعات بين الجانبين المصري والإسرائيلي؛ للتوصل لحلول لتهدئة الأوضاع في المناطق الحدودية.

وفي ١٨ أبريل أبلغت مصر مجلس الأمن بأن السلطات العسكرية المصرية ستبدأ قريبًا في إنشاء أسوار من الأسلاك الشائكة بطول المنطقة الخاضعة للسيطرة المصرية في قطاع غزة([٤٣])؛ لتقليل فرص الصدام بين القوات المصرية والإسرائيلية، وهذا دليل على رغبة مصر في تهدئة الأوضاع على طول حدود القطاع مع إسرائيل.

وفي اليوم التالي رأت أغلبية دول مجلس الأمن عدم جدوى اتخاذ أي قرار جديد بشأن الصدام بين الجانبين المصري والإسرائيلي في غزة؛ إذ رأت أن الإجراءات اللازمة لمنع الحوادث عند الخط الفاصل قد نفذت كلية في اجتماعات المجلس يومي ٢٩ ، ٣٠ مارس([٤٤])، ويدل ذلك على محاباة القوى الكبرى المسيطرة على مجلس الأمن، وعلى رأسها الولايات المتحدة لإسرائيل، خاصة أن قرارات المجلس في مارس قد أدانت الاعتداء الإسرائيلي على غزة، ولم يستطع المجلس اتخاذ أي قرار رادع ضد المعتدي الإسرائيلي.

وعلى الرغم من ذلك لم ترض إسرائيل عن أداء مجلس الأمن تجاهها، ففي ٢١ أبريل أبدى رئيس الوزراء الإسرائيلي للسفير الأمريكي في تل أبيب أسفه؛ بسبب قرار مجلس الأمن بتأجيل شكوى إسرائيل ضد مصر، وأكد على أن ذلك يُعد مثالًا للتحيز، ويؤثر بصورة سيئة على الرأي العام الإسرائيلي، ويزيد من الإجراءات المصرية العدوانية ضد إسرائيل([٤٥]).

وفسر رئيس الوزراء الإسرائيلي فشل مجلس الأمن في اتخاذ قرار ضد مصر بخشية المجلس من أن إدانة مصر قد تُعرض خطة المحادثات رفيعة المستوى للخطر، وعبر عن

خشيته من محاولة إعادة الشكوى مرة أخرى حتى لا يتلقى صفعة جديدة من المجلس([٤٦])، وكأنه يعطي لبلاده الحق في الاعتداء على غزة دون مراعاة لموقف مجلس الأمن.

وحاولت وزارة الخارجية الأمريكية إقناع إسرائيل بإقامة دوريات مصرية إسرائيلية على حدود قطاع غزة، غير أن الحكومة الإسرائيلية رفضت هذا الأمر، ووافقت فقط على إقامة حواجز مادية على طول الحدود، وحراسة الحدود بواسطة القوات النظامية فقط، وجاء هذا في بيان عام للحكومة الإسرائيلية في ٢٢ أبريل ١٩٥٥م([٤٧])، وأبلغت إسرائيل الجنرال بيرنز برفضها مسألة الدوريات المشتركة، دون أن تبدي أية أسباب لهذا الرفض.

وأبلغ بيرنز الجانب المصري بأن القوات النظامية هى التي ستحرس الحدود، وأن مسألة إقامة سياج من الأسلاك الشائكة على طول الحدود التي أعلنت عنها مصر تتطلب فترة طويلة ومناقشات كثيرة([٤٨])، وخضع بيرنز للضغوط الإسرائيلية، دون اللجوء إلى مجلس الأمن؛ للضغط على إسرائيل لقبول مسألة الدوريات المشتركة، وإقامة سياج من الأسلاك الشائكة على طول الحدود.

وقد بررت جريدة " جيروزاليم بوست " الإسرائيلية رفض إسرائيل تسيير دوريات مشتركة على طول حدود قطاع غزة بأن تشكيل هذه الدوريات من شأنه إثارة الرأي العام الإسرائيلي ضد الحكومة الإسرائيلية، والمساس بأمن إسرائيل([٤٩])، وتعرضه للخطر.

وفي محاولة منه لإقناع الجانب المصري بوجهة النظر الإسرائيلية الداعية إلى ضرورة عقد مباحثات مباشرة على مستويات عليا بين الجانبين المصري والإسرائيلي، قابل بيرنز في ١٠ مايو ١٩٥٥م عبد الحكيم عامر، وزير الدفاع المصري، وأبلغه بأنه جاء بتعليمات لترتيب محادثات على مستوى رفيع؛ لتقليل الأزمات الحدودية، وشدد بيرنز على ضرورة موافقة الحكومة المصرية على الحديث المباشر بين المسئولين المصريين والإسرائيليين، غير أن الحكومة المصرية رفضت في ردها على بيرنز اقتراح المحادثات المباشرة على المستوى السياسي([٥٠])، لما يسببه ذلك في إحراج القيادة السياسية في مصر أمام الرأي العام العربي.

وأوضح " بايرود " السفير الأمريكي في مصر في برقية إلى خارجية بلاده في ١٦ مايو أن جمال عبد الناصر قد تجنب بعد عودته من مؤتمر باندونج – الذي بدى فيه ما

أطلق عليه تجمع دول العالم الثالث – التواصل مع مسئولين أمريكيين، وأرجع " بايرود " هذا الأمر إلى احتمالية أن يكون ذلك رد فعل على بعض الشائعات عن أنشطة الولايات المتحدة ضده، وضد مجلس قيادة الثورة، فضلاً عن دور الولايات المتحدة في إفشال عملية تمويل السد العالي، ومحاولات ضغط الولايات المتحدة على مصر لصنع السلام مع إسرائيل([٥١]) بأي صورة كانت.

وقابل بايرود في اليوم التالي جمال عبد الناصر في مكتب الأخير الذي عبر له عن غضبه من موقف الولايات المتحدة منه، ومن نظام الحكم في مصر، ووجه عدة اتهامات للولايات المتحدة، غير أن بايرود رفض تلك الاتهامات بدون دليل، وأكد على أنها ليس لها أي أساس من الصحة([٥٢])، وأنها مجرد شائعات ليس أكثر.

ومن جانبه عبر السفير الأمريكي في لندن في برقية لوزارة خارجيته في ١٩ مايو عن قلق وزارة الخارجية البريطانية من جراء تطور الأحداث في غزة، وتخوفها من رد فعل إسرائيل بعد رفض الجانب المصري المشاركة في مباحثات عالية المستوى، واقترحت على سفيرها في القاهرة حث المصريين على الموافقة على إجراء مثل هذه المباحثات([٥٣]) التي كانت تعني المفاوضات المباشر بين مصر وإسرائيل، ومن ثم الاعتراف المصري بصورة ضمنية بدولة إسرائيل.

الاعتداءات الإسرائيلية على غزة في مايو والموقف الأمريكي منها :

لم تضيع إسرائيل الوقت، وكررت اعتداءاتها على قطاع غزة في ١٨ ، ١٩ مايو؛ مما دفع الخارجية الأمريكية في يوم ٢٠ مايو إلى مطالبة سفيرها في تل أبيب بإحاطتها بحقيقة إعلان الجيش الإسرائيلي الهجوم على موقع مصري في قطاع غزة في ١٨ مايو، وإعلان سياسة الأعمال الانتقامية من قبل الحكومة الإسرائيلية، وأبلغت الخارجية الأمريكية إسرائيل بأن هذه الأعمال تُمثل استهتارًا متعمدًا جديدًا من قبل الحكومة الإسرائيلية بقرار مجلس الأمن الصادر في ٢٩ مارس([٥٤])، والذي أدان الاعتداء الإسرائيلي على غزة في ٢٨ فبراير، وطالب الطرفين باحترام بنود معاهدة رودس.

وأكدت الخارجية الأمريكية على أن مثل هذه الأعمال تُصعب من الإجراءات التي تشارك الولايات المتحدة فيها لتعزيز أسس الأمن والاستقرار في المنطقة، وأن إسرائيل تريد

إطالة الوضع غير المُرضي على الحدود، وترفض التعاون مع البعثة الأممية لاتخاذ التدابير العملية للحد من التوتر على طول الحدود في قطاع غزة([٥٥]) وغيره من المناطق الحدودية.

ويبدو من برقية الخارجية الأمريكية لسفيرها في تل أبيب اعتراف الولايات المتحدة بأن ما حدث في غزة في ١٨ مايو اعتداء إسرائيلي متعمد جديد، وأن إسرائيل ترغب في إطالة الوضع غير المرضي على الحدود، وأنها ترفض التعاون مع رئيس البعثة الأممية لمراقبة تنفيذ الهدنة؛ لوضع حد للصراع داخل غزة.

وفي الوقت ذاته شجبت الخارجية الأمريكية الدور النشط الذي يقوم به بعض الأشخاص من قطاع غزة ضد إسرائيل، ونصحت المصريين بضبط النفس، خاصة في ضوء سقوط ضحايا من الجانبين دون أي داع، وأيدت مقترحات المبعوث الأممي – بيرنز – المُمثلة في إجراء مباحثات مصرية إسرائيلية مباشرة، خاصة في ظل هذه الأوضاع المتردية([٥٦]).

وناقش القنصل الأمريكي في القدس الوضع الراهن في غزة مع الجنرال بيرنز بعد الغارات الإسرائيلية الانتقامية عليها في ١٩ مايو، وانتهت مناقشاتهما بضرورة عقد مباحثات رفيعة المستوى بين الجانبين المصري والإسرائيلي، على الرغم من الجو المشحون([٥٧]) من جراء الاعتداءات الإسرائيلية على غزة، واختلاف اقتراحات الجانبين بشأن معالجة المشاكل الحدودية في القطاع.

ويبدو من خلال المراسلات المتبادلة داخل أروقة الخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنت وجهة النظر الإسرائيلية الداعية لعقد مباحثات رفيعة المستوى بين الجانبين المصري والإسرائيلي، الأمر الذي كان يمثل عبئًا على النظام المصري؛ لأنه كان يرفض الاعتراف بإسرائيل، كغيره من الأنظمة العربية.

ورغم الانحياز الأمريكي لوجهة النظر الإسرائيلية، وضغط الولايات المتحدة على النظام المصري لقبولها، إلا أن إسرائيل قد أعادت الكرة بالهجوم على غزة في ليلة ٣٠ مايو؛ حيث اجتازت قوة إسرائيلية خط الهدنة، وهاجمت أحد المواقع المصرية، وحاولت احتلال مركز للبوليس، وقطع الطريق بين غزة ورفح، غير أن القوات المصرية تصدت لها،

واضطرتها إلى الانسحاب حتى الحدود، بعد أن خلفت ورائها عشرات القتلى والجرحى من المصريين([٥٨]).

وأبلغت وزارة الخارجية الأمريكية في ٢ يونيو إسرائيل عبر سفيرها في تل أبيب استنكار بلادها للحادث الخطير الذي وقع في قطاع غزة، وأسفها على الضحايا الذين سقطوا من جراءه، وأنه قد تأكد لها من الأدلة التي جمعتها لجنة مراقبة تنفيذ الهدنة برئاسة الجنرال بيرنز أن هذا الحادث قد وقع عندما أطلقت قوة من الجيش المصري النار على سيارة جيب داخل الأراضي الإسرائيلية، وأن الولايات المتحدة قد تقدمت باحتجاج شديد اللهجة للمصريين، وتمت إدانة هذا التصرف، وأنها في الوقت نفسه لا يمكنها تبرئة إسرائيل من كل مسئولية عن الأحداث المأساوية المتعاقبة التي وقعت في قطاع غزة منذ الغارة الإسرائيلية الانتقامية عليه في ٢٨ فبراير، والتي ندد بها مجلس الأمن([٥٩]).

وأضافت الخارجية الأمريكية أن الوقائع تُكذب الادعاء الإسرائيلي الذاهب إلى أن الغارات الانتقامية تُخفف من حدة التوتر على طول الحدود، وأن العكس هو الصحيح، وطالبت الولايات المتحدة إسرائيل بوقف ما تقوم به من إجراءات استفزازية على وجه السرعة، والتعاون مع اللجنة الأممية المشرفة على تطبيق هدنة رودس، واتخاذ تدابير عملية ترمي إلى الحد من التوترات الحدودية([٦٠]) بصفة عامة وفي قطاع غزة بصفة خاصة.

وعلى جانب آخر أبلغت الخارجية الأمريكية نظيرتها المصرية في ٢ يونيو بأن الولايات المتحدة تابعت ببالغ القلق تسلسل الأحداث المأساوية التي وقعت على طول حدود غزة منذ الغارة التي شنتها إسرائيل عليها في ٢٨ فبراير، وأن الحكومة الأمريكية تدعم إدانة مجلس الأمن في مارس للهجوم الإسرائيلي على غزة، وتواصل معارضة العمليات الانتقامية الإسرائيلية المسلحة([٦١])، وهذا ما أكدته برقية الخارجية الأمريكية لسفارتها في تل أبيب في ٢ يونيو ١٩٥٥م.

وحثت الخارجية الأمريكية الحكومة المصرية في الوقت نفسه على اتخاذ كافة التدابير الفعالة للتعاون مع لجنة الأمم المتحدة المشرفة على تطبيق هدنة رودس؛ للمحافظة على الهدوء على طول الحدود، وبينت لها أن المعلومات التي لديها عن حادث ٣٠ مايو

تؤكد وقوعه بسبب إطلاق النار من قبل حرس الحدود المصري على سيارة جيب داخل الأراضي الإسرائيلية([٦٢]).

وأكدت الولايات المتحدة على أن هذا التصرف قد أثر على موقف مصر المتميز في عيون الرأي العام العالمي، وأنه سيفتح صراعًا مفتوحًا على طول الحدود، وعبرت الحكومة الأمريكية عن أملها في اتخاذ مصر تدابير أقوى لفرض الانضباط الفعال داخل الأراضي الواقعة تحت سيطرتها، وأن تتعاون تعاونًا كاملاً مع الجنرال بيرنز في اتخاذ تدابير عملية ترمي إلى تخفيف حدة التوتر على الحدود([٦٣])، وعلى رأسها – بالطبع – إجراء محادثات على مستوى رفيع بين الجانبين المصري والإسرائيلي.

وطلبت الخارجية الأمريكية من رئيس مجلس الأمن في ٤ يونيو مخاطبة أعضاء المجلس؛ للإشارة إلى قلقه من استمرار الحوادث على حدود غزة، والصعوبات التي تواجه مبعوث هيئة الأمم المتحدة لتنفيذ قرار المجلس الصادر في ٣٠ مارس ١٩٥٥م، وإذا لم يكن هناك تعاون كامل من قبل مصر وإسرائيل مع الجنرال بيرنز فإنه قد يكون من الضروري دعوة المجلس لاتخاذ قرار لتفعيل القرار المذكور([٦٤]).

ويستفاد من هذه البرقية أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت لديها قدرة كبيرة على تحريك مجلس الأمن، والتأثير عليه بما يتوافق مع سياستها الخارجية، وتوجهاتها وتطلعاتها تجاه القضايا الكبرى، ومنها قضية الصراع العربي الإسرائيلي.

وبينت الخارجية الأمريكية أن الغرض من مخاطبة أعضاء المجلس هو توضيح مدى اهتمام المجلس بتثبيت الموقف في غزة وفقًا لقرارات مارس، والاستجابة لاقتراحات بيرنز؛ للتوصل إلى حلول للمشاكل الحدودية، وإنه في حالة انعقاد المجلس سيكون لسماع بيرنز، واتخاذ قرار بالتأكيد على قرارات مارس، والتصديق على أية اقتراحات عملية جديدة لحل المشاكل الواقعة، مثل اقتراح جمال عبد الناصر بالانسحاب المتبادل، وحث الأطراف المعنية على عقد اجتماع على مستوى عال من التمثيل([٦٥])، لإقرار الأوضاع المتوترة في غزة.

وكان جمال عبد الناصر قد اقترح في ١ يونيو على الجنرال بيرنز سحب كل من مصر وإسرائيل لقواتهما لمسافة ٢ كم بعيدًا عن خط الهدنة؛ لتخفيف حدة التوتر في غزة،

وقد حث بايرود السفير الأمريكي في القاهرة الجنرال بيرنز على النظر في اقتراح عبد الناصر، وسعى بيرنز لدراسة ذلك، ولكنه كان يشعر بعدم موافقة إسرائيل على هذا الاقتراح([٦٦])؛ لأن إسرائيل كانت تراهن على عقد اتفاق مباشر مع المصريين.

ويدل اقتراح عبد الناصر على أن القيادة المصرية كانت ترغب في عدم تطور الأحداث على طول الخط الفاصل في قطاع غزة؛ حتى لا تتطور لنشوب حرب شاملة بين الجانبين، في حين أن إسرائيل كانت لا تتوافق مع الاقتراحات المصرية، ولم تطرح بديلا لاقتراحها الداعي إلى عقد اجتماعات مباشرة مع الجانب المصري على مستوى رفيع، رغبة منها في إحراج النظام المصري أمام الرأي العام العربي، وكسبًا لقضية الاعتراف بها كدولة في منطقة الشرق الأوسط.

وقد أكد السفير الأمريكي في تل أبيب في مقابلة مع رئيس الوزراء الإسرائيلي – كما ورد في برقية أرسل بها إلى وزارة خارجيته في ٧ يونيو – على أن بلاده قد اعترضت بقوة على الاختراقات المصرية للهدنة، وأنها مارست ضغوطًا كبيرة على الحكومة المصرية للموافقة على طلب إسرائيل بشأن المحادثات رفيعة المستوى، وأن الفرنسيين والإنجليز قد مارسوا الضغوط نفسها([٦٧]) على المصريين الذين يرفضون مثل هذه المحادثات المباشرة .

وأشار السفير الأمريكي إلى أن شاريت، رئيس الحكومة الإسرائيلية قد ذكر له أن الجانب المصري كان السبب في كافة المشكلات التي بدأت منذ ٢٨ فبراير، وأنه لا مبرر على الإطلاق له في إطلاق النار المستمر على الدوريات العسكرية الإسرائيلية([٦٨])، ومن الواضح أن شاريت أراد أن يحمل مصر كل المسئولية عما حدث في غزة، على الرغم من أن ذلك كان يخالف الواقع الذي أثبتته تقارير بيرنز رئيس اللجنة الأممية لمراقبة تنفيذ هدنة رودس، وقرار مجلس الأمن في ٢٩ مارس بإدانة إسرائيل.

وفي مقابلة مع بيرنز رفض رئيس الحكومة الإسرائيلية عرض عبد الناصر بشأن إنشاء منطقة محايدة بين مصر وإسرائيل، وأكد على استعداده للدخول في محادثات رفيعة المستوى مع مصر، وتضمين أجندة المحادثات أي اقتراح آخر يحترم التحسينات الأمنية، ويقلل من التوتر بين الطرفين، ومن جانبه أكد بيرنز لشاريت على أن عبد الناصر لديه رغبة

حقيقية في السلام، والحد من التوتر([٦٩]) بين الجانبين المصري والإسرائيلي على طول الحدود في غزة وغيرها من المناطق الحدودية.

وأمام رفض إسرائيل للمقترحات المصرية لتهدئة الأوضاع في قطاع غزة، وإصرارها على عقد اجتماعات رفيعة المستوى مع مصر؛ مما يُهدد مستقبل القيادة المصرية، رفض عبد الناصر الاجتماع مع إسرائيل بشكل قاطع، وأخبرت السفارة الأمريكية في مصر وزارة خارجيتها بذلك في برقية مؤرخة بـ ٩ يونيو ١٩٥٥م.

وأكد مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأدنى والشئون الأفريقية على أن الجنرال بيرنز قد أشار إلى إمكانية تصعيد الأمر لمجلس الأمن؛ ليتم مناقشته هناك، وأن رئيس المجلس قد أخطر أعضائه في ٧ يونيو بخطورة الموقف، وأن المجلس قد يناقش الأمر مرة أخرى، كما أكد على أنه تم الضغط على مصر للموافقة على محادثات رفيعة المستوى مع إسرائيل، دون التوصل إلى نتائج إيجابية في هذا الشأن؛ مما يقلل من فرص إجراء هذه المحادثات، وأن هذا قد يدفع إسرائيل إلى التذرع بأن الموقف في غزة يحتاج إلى عمل عسكري قوي، وإن حدث ذلك فإنه قد يتحتم على الولايات المتحدة اتخاذ خطوات حاسمة، تتضمن وقف المساعدات العسكرية عن المعتدي، ومقاطعة التجارة معه، وتجميد أمواله لديها([٧٠]) كنوع من العقوبات الاقتصادية.

وفي اجتماع في البيت الأبيض في ١٥ يونيو أخبر وزير الخارجية الأمريكية الرئيس الأمريكي بأن الموقف في قطاع غزة أصبح خطيرًا جدًا، وأن إسرائيل تحشد قواتها بكثافة تجاه حدود القطاع، وربما تستولي على القطاع كله، وتطرد المصريين داخل حدودهم، ومثل هذا العمل سيحتم على الولايات المتحدة اتخاذ تدابير عملية تجاه إسرائيل، منها فرض عقوبات اقتصادية عليها([٧١]).

وأكد وزير الخارجية الأمريكية في اجتماعه مع الرئيس على أن الملحق العسكري الأمريكي في تل أبيب قد أكد على عزم إسرائيل التام على السيطرة الكاملة على قطاع غزة([٧٢])، ولم يؤخر إسرائيل عن تنفيذ ذلك – بالطبع – إلا خلق الظروف الموائمة، عن طريق إحداث القلاقل في القطاع، واتهام الجانب المصري بافتعالها؛ لتبرير غزوها له.

ومن المؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم تام بالخطط الإسرائيلية تجاه غزة، ورغبة إسرائيل في فرض أمر واقع على المصريين والقوى الإقليمية والدولية؛ حتى تتدخل هذه القوى لصالحها، وتجبر الدول العربية عامة ومصر خاصة على الاعتراف بدولة إسرائيل، والرضا بالأمر الواقع في المنطقة العربية.

وفي ١٦ يونيو أكد وزير الخارجية الأمريكي على أن إسرائيل تحشد قواتها على الحدود، وأن مجلس الأمن قد يكون قادرًا على اتخاذ خطوات رادعة للمُعتدي، وإن لم يستطع فقد يخرج بعدة توصيات تجعل الدول الأعضاء تفرض عقوبات اقتصادية عليه، وأن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لوقف المساعدات لإسرائيل بناءً على قرار مجلس الأمن، وأنه يُمكن انعقاد المجلس في سان فرانسيسكو الأسبوع القادم إذا تدهورت الأوضاع عما هى عليه([٧٣])، أي حال وقوع صدام مسلح جديد في قطاع غزة بين الجانبين المصري والإسرائيلي.

وفي ظل هذه الأجواء المتوترة أرسل السفير الأمريكي في تل أبيب في ١٨ يونيو برقية إلى وزارة خارجيته، أوضح فيها أنه قد التقى شاريت، رئيس الوزراء الإسرائيلي بناءً على طلبه، حيث قال له : " أمس كان يومًا صادمًا " في إشارة منه إلى اقتراح لودج رئيس مجلس الأمن بعقد اجتماع للمجلس في سان فرانسيسكو؛ لمناقشة الوضع في قطاع غزة، وعبر عن انزعاجه من هذا الأمر؛ لأن الدعوة لعقد مثل هذا الاجتماع قد جاءت على أساس إشاعات بأن إسرائيل تحشد قواتها على حدود غزة، وأن تحركًا عدواني سيحدث من إسرائيل تجاه القطاع أثناء انعقاد اجتماع المجلس، وعبر عن خشيته من وقوع لودج وباقي أعضاء المجلس تحت تأثير العرب، وإصدار قرارًا يضر بإسرائيل نتيجة اتهام خاطئ([٧٤]) وإشاعات لا أساس لها من الصحة روج لها الجانب المصري

وطالب شاريت السفير الأمريكي بإخطار وزارة خارجيته دون تأخير بأن ما أثير حول غزة مجرد أكاذيب، وأنه لا توجد أية خطط لمهاجمة الحدود بقوة السلاح، ومن جانبه طمأنه السفير بأنه على يقين بأن مجلس الأمن لن يتخذ قرارًا ظالمًا بناءً على إشاعات كاذبة([٧٥]).

وبين شاريت للسفير الأمريكي أن حكومته قررت التحاور حول أربعة اقتراحات؛ لتخفيف حدة التوتر على الحدود، وهى إلغاء مصر أوامر الاستعداد لجنودها لإطلاق النار

على الإسرائيليين، وإنشاء منطقة حدود ضيقة، توضع فيها ألغام وسلك شائك متوازي على الحدود المصرية الإسرائيلية، وإنشاء دوريات مشتركة داخل منطقة الحدود الضيقة، وعقد اتفاق بين بعض قادة الجانبين، واستبعد شاريت اقتراح عبد الناصر الخاص بالمنطقة المحايدة منزوعة السلاح، وقلل من أهمية اجتماع مجلس الأمن المزعوم في سان فرانسيسكو؛ لأنه سوف يزيد الأمور تعقيدًا من وجهة نظره([٧٦]).

ويبدو أن الموقف الأمريكي تجاه حشد إسرائيل لقواتها على حدود غزة، والتلميح بإمكانية فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل، والدعوة إلى عقد مجلس الأمن لمناقشة تلك التطورات، وخشية صدور قرار من المجلس بمعاقبة إسرائيل اقتصاديًا أدى إلى تراجع الحكومة الإسرائيلية عن محاولة السيطرة على قطاع غزة بالقوة المسلحة، وتأجيل ذلك لوقت آخر، قد تكون الظروف قد تغيرت فيه لصالح إسرائيل.

وعلى الجانب الآخر قابل بايرود السفير الأمريكي في القاهرة جمال عبد الناصر في ٢٢ يونيو؛ لاستكشاف موقفه من الاقتراحات الإسرائيلية الأربع، فوافق عبد الناصر عليها، باستثناء الاقتراح الأول، الخاص بمنع القوات المصرية من الاستعداد لمواجهة الاعتداءات الإسرائيلية([٧٧])، لما يحمله هذا الاقتراح من معاني الاستسلام أمام الإرادة الإسرائيلية.

وأخبر القنصل الأمريكي في القدس وزارة خارجيته في ٣٠ يونيو بتأجيل الاجتماع الذي كان من المزمع عقده بين الجانبين المصري والإسرائيلي في ٢٩ يونيو؛ بسبب صعوبات فنية في جدول الأعمال، وبأن الجنرال بيرنز قد أخبره بذلك مساء ٢٩ يونيو، وكان من المقرر احتواء جدول الأعمال النقاط التي أقرتها قرارات مجلس الأمن في مارس، واقتراح عبد الناصر بشأن المنطقة العازلة، غير أن إسرائيل رفضت ذلك؛ حتى لا تضع نفسها في موقف حرج إذا التزمت بهذا الجدول، وأبدى بيرنز عدم رغبته في الدعوة لاجتماع جديد ما لم يشعر بتقدم واضح بين الطرفين تجاه الاجتماع([٧٨])، والاقتراحات المطروحة.

وفي ١١ أغسطس اجتمع الجنرال بيرنز مع القنصل البريطاني في القدس، وأكد له على أن إسرائيل تُصر على إجراء محادثات مباشرة بين قادة كبار يمثلون الجانبين المصري والإسرائيلي، وهذا ما تعترض عليه مصر؛ لرفضها الاتصال المباشر مع إسرائيل، واقترح

بيرنز تمثيل مصر برتبة عقيد في الجيش يمثل وزارة الحربية مباشرة، علاوة على القائد العام المصري في قطاع غزة([٧٩]).

الهجمات الإسرائيلية على غزة في أغسطس والموقف الأمريكي منها :

لم تُعط إسرائيل الفرصة لتهدئة الأوضاع في غزة؛ حيث هاجمت قوة إسرائيلية أحد المواقع المصرية في القطاع في ٢٢ أغسطس، وخلفت وراءها بعض القتلى والجرحى، وردت مصر على ذلك بإطلاق يد الفدائيين داخل الأراضي الإسرائيلية، فسقط عدد من القتلى والجرحى الإسرائيليين، وأعادت إسرائيل الهجوم على غزة في ٢٨ أغسطس، وعلى خان يونس في ١ سبتمبر، وأسقطت طائرتين مصريتين شمال غزة، وسقط العشرات ما بين قتيل وجريح من الجانب المصري([٨٠])، وازداد الأمر سوءًا داخل قطاع غزة.

وبناءً على ذلك تقدم مُمثل مصر في الأمم المتحدة في ٦ سبتمبر بشكوى ضد إسرائيل، جاء فيها أن القوات المسلحة الإسرائيلية تقوم بعمليات عسكرية في أماكن متعددة في قطاع غزة منذ ٢٢ أغسطس، وأن إسرائيل لم توافق على وقف إطلاق النار ابتداء من ٣٠ أغسطس، مثلما اقترح الجنرال بيرنز، كبير مراقبي الهدنة، في حين بادرت السلطات المصرية بالموافقة عليه، وأن إسرائيل قد ارتكبت في اليوم التالي أفظع حادث وقع منذ عقد اتفاقية رودس في منطقة خان يونس([٨١]).

وأكد الجنرال بيرنز في تقرير له في ٦ سبتمبر على أن سلسلة حوادث العنف قد بدأت في ٢٢ أغسطس، وأن القوات الإسرائيلية احتلت مركزًا مصريًا قرب خطوط الهدنة، وأن لجنة الهدنة يتعذر عليها تحديد الطرف الذي يتحمل مسئولية بدء هذه الحوادث، وقد تلت هذه الحوادث هجمات منظمة من قبل جماعات من المغيرين على السيارات والمنشآت والأشخاص داخل الأراضي الإسرائيلية، الأمر الذي دفع بيرنز إلى حث السلطات الإسرائيلية في ٢٦ أغسطس على التعقل وضبط النفس في تصرفاتها([٨٢]). ويبدو أن بيرنز قد خشى من قيام إسرائيل بعمليات واسعة في قطاع غزة، قد تتطور لطرد الجيش المصري من غزة؛ مما يزيد الأمور تعقيدًا، ويُربك الأوضاع في المنطقة كلها.

وأكد بيرنز على أن السلطات المصرية قد وافقت في ٢٨ أغسطس على تزويد بعض نقاط الحدود على الجانب المصري بمراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة، وأن

مصر كررت قبولها السابق لوقف إطلاق النار([٨٣])؛ وهذا ما أكده ممثل مصر في الأمم المتحدة في شكوى مصر لمجلس الأمن ضد إسرائيل.

وفي ٧ سبتمبر تلقى رئيس مجلس الأمن رسالة من دول فرنسا والمملكة المتحدة وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، طالبت فيها بعقد جلسة للمجلس؛ للنظر في موضوع المسألة الفلسطينية، ووقف الأعمال العدائية، واتخاذ التدابير اللازمة لمنع تجدد حوادث العنف المتبادل في قطاع غزة([٨٤]).

وقدمت هذه الدول مشروع قرار، نص على : " إن مجلس الأمن – إذ يشير إلى قراره في ٣٠ مارس، وقد تلقى تقرير رئيس المراقبين في هيئة مراقبة الهدنة، وإذ يلاحظ انقطاع المحادثات التي مهد لها رئيس المراقبين وفقًا للقرار سالف الذكر، وإذ يأسف للأعمال التي وقعت أخيرًا في المنطقة على امتداد خط الهدنة المقرر بين مصر وإسرائيل – يطلب من كلا الطرفين قبول قرار رئيس المراقبين لوقف إطلاق النار دون قيد أو شرط، ويناشد كلا الطرفين بأن يتخذا فورًا جميع الخطوات اللازمة لإقرار النظام والهدوء في المنطقة، ولا سيما الامتناع عن تكرار ارتكاب أعمال العنف، والمضي في تنفيذ وقف إطلاق النار" بصورة تامة([٨٥]).

ونص مشروع القرار أيضًا على : " يؤيد المجلس وجهة نظر رئيس المراقبين القائلة بوجوب الفصل بين القوات المسلحة للطرفين فصلاً واضحًا، ويعلن وجوب منح مراقبي الأمم المتحدة في المنطقة حرية التنقل؛ تمكينًا لهم من تأدية وظائفهم، ويعمل كلا الطرفين على تعيين ممثلين لهما للاجتماع برئيس المراقبين، والتعاون معه تعاونًا كاملاً؛ تحقيقًا لهذه الأغراض، ويطلب المجلس من رئيس المراقبين موافاته بالخطوات المتخذة لتنفيذ هذه القرارات([٨٦]).

وبناءً على ذلك عقد مجلس الأمن في ٨ سبتمبر جلسته رقم ٧٠٠؛ للنظر في الموضوع المذكور، وتحدث في هذه الجلسة ممثلو المملكة المتحدة، وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا ونيوزيلاندا، وإيران، والمجر، وبلجيكا، والصين، والاتحاد السوفيتي، وطلب هؤلاء جميعًا عدم طرح بعض المسائل للنقاش، مثل مسألة المسئولية عن الحوادث الأخيرة، وضرورة الاحتفاظ بنظام وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وضرورة

استئناف المفاوضات المنقطعة، والالتزام بالاقتراحات التي أبداها رئيس المراقبين في تقريره، ولا سيما الاقتراح الخاص باتخاذ التدابير اللازمة للفصل بين القوات المسلحة للطرفين([٨٧]).

ولما كانت إسرائيل قد احتجزت أحد موظفي الأمم المتحدة فقد أكد مُمثل إيران على أن احتجاز إسرائيل موظف للأمم المتحدة يُوْجِد حالة خطيرة، يجب اتخاذ اللازم لعدم تكرارها مرة أخرى([٨٨])؛ احترامًا لمكانة تلك المنظمة الدولية وموظفيها، وتسهيلاً لأداء مهامهم.

وأبدى ممثل إسرائيل موافقته على مشروع القرار المشترك، إلا أنه رأى أن الحل الحقيقي لصيانة السلم لا يتحقق باتخاذ التدابير العملية واستخدام الوسائل الفنية فقط، بل بإعلان أطراف الهدنة إنهاء حالة الحرب والانتقال إلى حالة السلم([٨٩])، ومن ثم الاعتراف بدولة إسرائيل.

وأكد ممثل مصر أمام المجلس على مسئولية إسرائيل عما وقع من اعتداءات في قطاع غزة بعد صدور قرارات مجلس الأمن في مارس، وأشار إلى خطورة الهجوم الذي شنه الإسرائيليون على خان يونس، دون الاستماع لنداء رئيس المراقبين بوقف إطلاق النار، وأوضح استعداد مصر للنظر في المقترحات الواردة في تقرير رئيس المراقبين، وأنها كانت على الدوام مُستعدة للتعاون مع هيئة مراقبي الهدنة([٩٠]).

واتخذ المجلس في جلسته المذكورة قراره رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٥م، الذي جاء فيه إشارة المجلس إلى قراره في ٣٠ مارس، وتلقيه تقرير من رئيس لجنة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين، والتعبير عن قلقه البالغ من وقف المحادثات التي بدأها رئيس اللجنة الدولية لمراقبة الهدنة، والإعراب عن استيائه من اندلاع أحداث العنف الأخيرة في المنطقة الواقعة على طول خط الهدنة القائمة بين مصر وإسرائيل منذ عام ١٩٤٩م([٩١]).

وأشار القرار إلى موافقة الطرفين على نداء رئيس لجنة الهدنة بوقف إطلاق النار دون أي شرط، ولزوم قبول الطرفين للدعوة الخاصة باتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق النظام والهدوء في المنطقة، ومنها الكف عن القيام بأية أعمال عنف، ومواصلة وقف إطلاق النار، وتأييد وجهة نظر رئيس لجنة الهدنة الداعية إلى إحداث فصل كامل بين القوات المسلحة لكلا الطرفين، وإتاحة الفرصة لمراقبي الهدنة بحرية الحركة في المنطقة؛ لتمكينهم من أداء وظائفهم، ودعوة الطرفين لتعيين ممثلين للاجتماع مع رئيس لجنة الهدنة، والتعاون

معه بصورة كاملة لتحقيق هذه الغايات، ومطالبة رئيس اللجنة بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن بشأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ هذا القرار، ومتابعة هذا التنفيذ([٩٢]).

ويلاحظ على اجتماع المجلس حرص أعضائه على عدم تحديد من الباديء بالعدوان؛ لأن كل المؤشرات كانت تدل على أن إسرائيل هى التي بدأته، وأنها ارتكبت مجزرة ضد القوات المصرية في غزة، راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى، ورفضت وقف إطلاق النار فور صدور تعليمات من رئيس لجنة الهدنة بذلك، واحتجزت موظف الأمم المتحدة لديها؛ حتى لا يتمكن من أداء وظيفته وفضح ممارساتها داخل قطاع غزة، ولم يتخذ المجلس أي إجراء عملي لمعاقبة إسرائيل عما اقترفته من جرائم في قطاع غزة، أو إجبارها على عدم ارتكاب مثل هذه الجرائم مجددًا، ولم يُقدم أي جديد بشأن الصراع داخل القطاع، ويرجع ذلك بالطبع إلى هيمنة القوى الكبرى التي تساند إسرائيل على مجلس الأمن، وحقها في استخدام حق الفيتو ضد أي قرار يصدر ضدها، وعلى رأس هذه القوى الولايات المتحدة وإنجلترا.

ومما يذكر أن جون فوستر دالاس، وزير الخارجية الأمريكي قد أعلن في ٢٦ أغسطس ١٩٥٥م في مؤتمر صحفي عن مشروع أمريكي – عرف باسم مشروع دالاس – لحل النزاع العربي الإسرائيلي، وكانت مسألة إعادة ترسيم الحدود بين العرب وإسرائيل من أهم محاور هذا المشروع؛ حيث أشار دالاس إلى أن حدود هدنة رودس حدود ليست دائمة، وأن حل مشكلة الحدود سيمهد لحل كافة المشاكل المُعلقة بين العرب وإسرائيل، وعلى رأسها مشكلتي اللاجئين والقدس([٩٣]).

ولا ريب أن التشكيك في قدرة هدنة رودس على تهدئة الأوضاع بين العرب وإسرائيل، كان دافعًا من دوافع قيام إسرائيل بهجماتها على قطاع غزة؛ لإجبار الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل لصالحها بصورة واضحة في الصراع العربي – الإسرائيلي، والضغط على العرب؛ للاعتراف بدولة إسرائيل بأية صورة كانت.

وكان مشروع دالاس كغيره من المشروعات الأمريكية التي طرحتها الإدارة الأمريكية في بدايات الخمسينات؛ لتسوية القضية الفلسطينية، مثل مشروع جون بلاند فورد لتوطين اللاجئين عام ١٩٥١م، ومشروع جونستون عام ١٩٥٣م، ومشروع جاما لعام ١٩٥٥م، فضلاً عن مشروع ألفا للسلام الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية مع بريطانيا لتحقيق

السلام بين العرب وإسرائيل، وانتهت كل هذه المشاريع بالفشل، ولم تصل إلى نتيجة إيجابية، بل زاد الصراع شدة بين العرب وإسرائيل، وتطور بعد ذلك لمواجهات عسكرية شاملة.

واستمرت الأوضاع في قطاع غزة على ما هى عليه دون تقديم أية إجراءات عملية حاسمة – لمنع الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع – من قبل مجلس الأمن والولايات المتحدة الأمريكية التي زارها شاريت في ٢١ نوفمبر ١٩٥٥م، بوصفه وزيرًا للخارجية الإسرائيلية بعد إعادة انتخاب بن جوريون رئيسًا لمجلس الوزراء الإسرائيلي، وتوليه هذا المنصب في ٢ نوفمبر ١٩٥٥م.

وقابل شاريت أثناء هذه الزيارة الأمين العام للأمم المتحدة في واشنطن، الذي حدثه عن أهمية استمرار الهدوء على امتداد خطوط الهدنة، وحثه على ضرورة تعاون إسرائيل مع الجنرال بيرنز، وأكد شاريت للأمين العام على أن إسرائيل تدافع فقط عن أراضيها، وليس لديها أي تفكير في مهاجمة مصر في غزة([٩٤])، وهذا ما سبق وأكد عليه في ١٨ يونيو للسفير الأمريكي، ثم خالف ذلك بهجوم إسرائيل على غزة في أغسطس، وارتكب فيها مجزرة ضد القوات المصرية.

وقد اشتكى شاريت خلال زيارته للولايات المتحدة من العمليات الفدائية الموجهة ضد أهداف إسرائيلية؛ لذلك طالبت الخارجية الأمريكية من سفيرها في مصر إبلاغ جمال عبد الناصر بحديث الأمين العام مع شاريت، وأنه منزعج من التقارير التي تؤكد زيادة حركة الفدائيين ضد إسرائيل، وأنه على مصر اتخاذ اللازم لعدم استمرار حرب العصابات؛ لتجنب الصدام مع إسرائيل على الخطوط الأمامية في قطاع غزة([٩٥]).

وفي ضوء الموقف المتراخي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ومجلس الأمن الذي تُهيمن عليه القوى المُساندة لإسرائيل، استمرت إسرائيل في التحرش بالقوات المصرية على طول خطوط الهدنة، وكانت تختلق المبررات لمهاجمتها في قطاع غزة، رغبة منها في طرد هذه القوات من القطاع، وتهديد العالم بإمكانية حدوث حرب شاملة مع مصر، إذا لم توافق مصر على الدخول مع إسرائيل في مفاوضات مباشرة رفيعة المستوى، قد تصل إلى مفاوضات رئيس الحكومة الإسرائيلية مع جمال عبد الناصر نفسه.

وقد أبلغ القنصل الأمريكي في القدس وزارة خارجيته في ١٤ ديسمبر بأن بيرنز قد أبدى قلقه الشديد تجاه إمكانية تجدد الهجمات الإسرائيلية ضد القوات المصرية في قطاع غزة([٩٦])، وهذا يعكس علم ممثل الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بنوايا إسرائيل واختراقاتها لبنود الهدنة، ومع ذلك لم يتمكن أحد من اتخاذ أية إجراءات حاسمة ضدها رغم تكرار جرائمها داخل القطاع.

وأوضح القنصل الأمريكي في برقية أخرى لوزارة خارجيته في ٣٠ ديسمبر أن الجنرال بيرنز يعد البيان الذي أصدرته إسرائيل في ٢٧ ديسمبر بشأن الوضع في غزة إشارة تحذير من نوع ما؛ للتمهيد لهجمات إسرائيلية انتقامية جديدة في قطاع غزة، وتبرير الاحتفاظ بالقوات الإسرائيلية في العوجا، وإغلاق الباب أمام جهود التفاوض([٩٧]).

وأكد القنصل الأمريكي على أن بيرنز قد قابل في ٢٩ ديسمبر أبا إبيان – السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة – الذي أوضح له أن الحكومة الإسرائيلية وافقت بدون شروط على الوضع في العوجا، على الرغم أن قبول إسرائيل كان على أساس الموافقة المسبقة للحكومة المصرية على وقف إطلاق النار([٩٨]).

وقد اقترح بيرنز على إبيان كتابة رسالة تؤكد قبول إسرائيل غير المشروط لمناقشة هذا الموضوع، وإبعاد دوريات السيارات عن خط الهدنة؛ لتفادي المواجهات، غير أن إبيان أبدى رغبته في ضرورة مناقشة هذه المسائل مع بن جوريون([٩٩])، رئيس الحكومة الإسرائيلية.

واستمرارًا في محاولات إحراج مصر من قبل إسرائيل، وإظهارها أمام المجتمع الدولي بأنها هى التي ترفض السلام مع إسرائيل من خلال مفاوضات رفيعة المستوى بين الطرفين أبدت الخارجية الإسرائيلية لنظيرتها الأمريكية في ٣٠ ديسمبر استعداد بن غوريون للاجتماع مع جمال عبد الناصر شخصيًا؛ للتفاوض دون شروط مسبقة، ولكنها تريد ردًا واضحًا من جمال عبد الناصر([١٠٠]) الذي كان يرفض المحادثات المباشرة رفيعة المستوى مع إسرائيل بصورة واضحة.

ويذكر أن مناحم بيجن قد طالب في ١٢ أكتوبر ١٩٥٥م أمام الكنيست بضرورة شن حرب وقائية ضد الدول العربية، دون تردد أو تأخير؛ لكي تستطيع إسرائيل القضاء على أية قوة للعرب، وتوسيع مساحة دولة إسرائيل، وأكد على ذلك بن جوريون؛ حيث أعلن أمام

الكنيست في منتصف نوفمبر ١٩٥٥م أنه يجب على مصر مغادرة قطاع غزة في الحال، وعلى الأردن إخلاء فلسطين الغربية بكاملها، وأنه قد أصدر أوامره إلى رئيس أركان الحرب الإسرائيلي – موشي ديان – بأن يضع خطة للاستيلاء على المواقع في شرم الشيخ ورأس نصراني وجزيرتي تيران وصنافير في خليج العقبة([١٠١]).

وقد أكد موشي ديان على ذلك في مذكراته؛ حيث أشار إلى أنه قدم مذكرة إلى بن جوريون في ١٠ نوفمبر ١٩٥٥م، أوصي فيها بالقيام بعمليات انتقامية حادة ضد المصريين، والاستيلاء على قطاع غزة وشرم الشيخ؛ لفك الحصار عن خليج العقبة، وقد أمره بن جوريون بوضع خطة لتنفيذ ذلك، ولكنه طلب منه بعد ثلاثة أيام تأجيل عملية شرم الشيخ إلى يناير ١٩٥٦م([١٠٢]).

وتجدر الإشارة إلى أن وصايا موشى ديان كانت تنبثق من استراتيجيته العسكرية الخاصة به، والتي تمثلت في ضرورة الهجوم إذا كان البلد محاطًا بالأعداء، ويبدو ذلك في قوله : " يوجد شيء واحد تعمله عندما يكون بلدك محاطًا بأعداء حقودين ... هاجم "([١٠٣])، وهذه الاستراتيجية قد اتبعتها إسرائيل في حروبها مع العرب في أعوام ١٩٥٦م ، ١٩٦٧م.

وبدت هذه الاستراتيجية بكل وضوح في تصريحات بن جوريون وموشي دايان وغيرهم من القادة الإسرائيليين أثناء خوض الانتخابات الإسرائيلية في النصف الثاني من عام ١٩٥٥م، حيث صرح بعض القادة الإسرائيليون بضرورة العمل بكل جد من أجل الحصول على الأراضي الممتدة من النيل للفرات؛ لإقامة الوطن الموعود لليهود([١٠٤])، وهذا ما يتفق مع غالبية الأدبيات اليهودية.

وعلى أي حال قبل أن ينتهي عام ١٩٥٥م كانت إسرائيل تعد العدة للسيطرة على قطاع غزة، وربما غيره من الأراضي العربية تحت مرأى ومسمع جميع أعضاء مجلس الأمن عامة، والولايات المتحدة الأمريكية خاصة، وبدت للجميع نُذر حرب شاملة بين مصر وإسرائيل، فكانت حرب السويس ١٩٥٦م التي اشتركت فيها إسرائيل مع كل من إنجلترا وفرنسا، فيما عُرف باسم العدوان الثلاثي على مصر.

خاتمة

في نهاية هذا البحث الذي دار حول الموقف الأمريكي من المواجهات المصرية الإسرائيلية في قطاع غزة عام ١٩٥٥م يمكن أن نستخلص النتائج التالية :

أولا : أن موقف الولايات المتحدة من المواجهات الإسرائيلية المصرية في قطاع غزة عام ١٩٥٥م قد جاء في مجمله مساندًا لإسرائيل، ومنحازًا للاقتراحات التي اقترحتها لتهدئة الأوضاع على الحدود، والتي كان يصعب على القيادة المصرية قبولها؛ نظرًا لخطورتها عليها، لما كانت تتضمنه هذه المقترحات ضمنيًا من الاعتراف بدولة إسرائيل، في وقت رفض فيه العرب الاعتراف بها، وكان على رأس هذه الاقتراحات عقد لقاءات رفيعة المستوى بين قادة مصر وإسرائيل.

ويؤكد انحياز الولايات المتحدة لإسرائيل أن كثيرًا من التقارير التي أعدها الجنرال بيرنز، رئيس لجنة الهدنة عن الأوضاع في قطاع غزة، والمواجهات المصرية الإسرائيلية فيه، وأيضًا المراسلات المتبادلة بين وزارة الخارجية الأمريكية وسفرائها وقناصلها في القاهرة وتل أبيب ولندن والقدس قد أوضحت اختراقات إسرائيل المتكررة لهدنة السلام، وبينت أنها لا تريد تحسين الأوضاع على الحدود، وأنها كانت تعمل على استفزاز الجانب المصري في القطاع، علاوة على رفضها وقف إطلاق النار في بعض الأحيان، واعتقالها لبعض موظفي الأمم المتحدة؛ كي لا تُتاح لهم الفرصة لكشف انتهاكاتها بحق القوات المصرية في غزة، واختراقاتها لبنود الهدنة.

ثانيًا : لوحظ على الموقف الأمريكي تجاه المواجهات في غزة أنه قد اختلف في درجات حدته تجاه إسرائيل؛ وفقًا لسخونة الأحداث وتطوراتها، حيث نجد هذا الموقف بعد اعتداء إسرائيل على غزة في ٢٨ فبراير، وما مثله هذا الاعتداء من انتهاك صارخ لبنود هدنة السلام، قد بدى ضمن موقف جماعي لدول مجلس الأمن؛ حيث أدان المجلس في قراره رقم ١٠٦ في ٢٩ مارس العدوان الإسرائيلي على غزة، وتحميل

إسرائيل المسئولية، وتكليف رئيس لجنة الهدنة باتخاذ التدابير اللازمة لمنع تكرار هذا العدوان، دون اتخاذ أية إجراءات رادعة تحول دون تكرار مثل هذا الاعتداء.

وبعد اعتداء إسرائيل على القطاع في شهر أبريل بدى الموقف الأمريكي منحازًا لإسرائيل بعض الشيء؛ حيث تبنى وجهات نظرها في صعوبة موقفها أمام الرأي العام الإسرائيلي، وأن الوضع في غزة صار لا يطاق، علاوة على تبني اقتراحها بعقد لقاءات رفيعة المستوى بين المصريين والإسرائيليين، ومحاولة الضغط على مصر لقبول هذا الاقتراح، مع عدم تبني الاقتراحات المصرية التي جاء على رأسها إقامة حاجز من الأسلاك الشائكة، وتشكيل دوريات مشتركة، وتجلى هذا الموقف في رفض مجلس الأمن اتخاذ أي قرار جديد بشأن الصراع في غزة؛ بحجة أن قرار مارس استنفذ كل الإجراءات اللازمة.

وبدى الموقف الأمريكي بعد اعتداءات إسرائيل في مايو أكثر حدة تجاه إسرائيل؛ حيث خاطبت الخارجية الأمريكية رئيس مجلس الأمن؛ للتعبير عن قلق المجلس مما يحدث في غزة، ولوحت بإمكانية فرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل، خاصة إذا أقر مجلس الأمن مثل هذه العقوبات؛ مما جعل رئيس الوزراء الإسرائيلي ينفي أية نية تجاه احتلال غزة بصورة كاملة، وإعلانه أن ما يثار حول حشد الجيش الإسرائيلي على حدودها محض افتراء وإشاعات كاذبة.

وبعد الاعتداءات الإسرائيلية الخطيرة على غزة في أغسطس، بدى الموقف الأمريكي موقفًا تقليديًا، حيث بدى في موقف مجلس الأمن الذي أقر في ٨ سبتمبر ما جاء في قراراته في مارس، ودعوة الطرفين إلى التعاون مع المبعوث الأممي لمراقبة هدنة السلام، دون أن يتخذ أية إجراءات حاسمة لمنع تكرار الاعتداءات الإسرائيلية، أو منع الصراع المسلح داخل قطاع غزة بين الطرفين، مثل تطبيق المادة ٣٩ من ميثاق الأمم المتحدة التي أشارت إلى ضرورة تدخل المجلس إذا تم تهديد السلام والإخلال به، أو فرض عقوبات على إسرائيل، أو غير ذلك من الإجراءات الرادعة، ويرجع ذلك بالطبع إلى هيمنة القوى الاستعمارية القديمة والولايات المتحدة الأمريكية على مجلس الأمن، وقدرتها على تعديل مشاريع قراراته.

ثالثًا : لم يكن الموقف الأمريكي موقفًا حاسمًا تجاه الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل داخل قطاع غزة طوال عام ١٩٥٥م، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الراعي الأول لتأسيس دولة إسرائيل، وما بدى من ادعاء الحيادية في موقفها ما كان إلا تطبيقًا لسياسة توازن المصالح التي اتبعتها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس أيزنهاور، والتي اضطرت إليها بسبب الصراع بينها وبين الاتحاد السوفيتي في ظل الحرب الباردة بين القوتين.

وتجدر الإشارة إلى أن الموقف الأمريكي تجاه الصراع في قطاع غزة عام ١٩٥٥م قد جاء في إطار عملية التسلح التي سعت إليها كل من مصر وإسرائيل في هذا العام، وأيضًا عملية السلام – عملية ألفا– التي تبنتها كل من الولايات المتحدة وإنجلترا؛ لإنهاء الصراع العربي – الإسرائيلي عامة، والمصري – الإسرائيلي خاصة.

الهوامش

[1] – جاءت هذه العملية في وقت كان فيه موشي شاريت رئيس الحكومة الإسرائيلية، وبن جوريون وزير الدفاع، وموشي دايان رئيس أركان حرب الجيش، وقد شجع عليها موشي ديان الذي كان يؤمن بنظرية التحرش ثم الرد تحت ذريعة الانتقام، وقاد هذه العملية كل من إرييل شارون، وأهارون دافيدي، وكانت هذه العملية سببًا في تحول مجري الأحداث السياسية والعسكرية في المنطقة، حيث سعت مصر بكل قوة لامتلاك السلاح للدفاع عن نفسها ضد إسرائيل، وبدأت مسألة المواجهات المسلحة المصرية الإسرائيلية تعرف أروقة مجلس الأمن الدولي.

2 - Telegram from the Embassy in Egypt to the Department of State, Cairo, March 1, 1955.

– توحيد مجدي : أسرار ناصر من واقع ملفات منتهى السرية في المخابرات البريطانية والفرنسية والأمريكية والإسرائيلية، دار أخبار اليوم، القاهرة، ٢٠١٣م، ص ٥٠.

3 - Ibid.

4 - Telegram from the Embassy in Israel to the Department, Tel Abib, March 1, 1955.

5 - Ibid.

– من مذكرات وذكريات الفريق عبد المنعم واصل ، الصراع العربي الإسرائيلي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٧٣ ، ٤٣.

6 - Ibid.

[7] – مذكرات موشي ديان، قصة حياتي، ت الحسيني الحسيني معدي، دار الخلود للتراث، القاهرة، ٢٠١١م، ص ١١٥ ؛ أحمد منصور : حسين الشافعي .. شاهد على عصر ثورة يوليو، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ١٥١.

8 – لويد سي . جاردنر : مصر كما تريدها أمريكا من صعود ناصر إلى سقوط مبارك، ت فاطمة نصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٣م، ص ٧٩ ، ٨٠ ؛ عبد العظيم رمضان : مساعي السلام العربية الإسرائيلية (الأصول التاريخية) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣م، ص ٤٠ ؛ زكريا صادق الرفاعي : الدعاية الأمريكية في العالم العربي ١٩٤٥ – ١٩٥٣م " دراسة وثائقية "، مجلة وقائع تاريخية، العدد الثالث والعشرون، الجزء الثاني، يوليو ٢٠١٥م، ص ١٨٠ ، ١٨١.

[9] – ممدوح محمود منصور : الصراع الأمريكي – السوفيتي في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥م، ص ١٠٧ ؛ عبد العظيم رمضان : المرجع نفسه، ص ٤٠ ، ٤١.

[10] – عبد العظيم رمضان : المرجع السابق.

11 - Telegram From the Embassy in Israel to the Department of state, Tel Aviv, March 4, 1955.

– فالتراود بيتون : ١٨ عامًا خداعًا لإسرائيل قصة الجاسوس المصري رفعت الجمال، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٤م، ص ١١٢ ، ١١٤ ؛ حمدي الطاهري : اليهود ودولتهم ، مكتبة الآداب ، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ١٦٣ ؛ غازي إسماعيل : الإستراتيجية الإسرائيلية للفترة من ١٩٤٨ – ١٩٦٧م، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ١٩٨٣م، ص ٢١٠ ؛ عادل حمودة : السادات والسلام، المنتدى الفكري لجامعة قناة السويس، المجلد الأول، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٦م، ص ٦٦.

* بات جليم سفينة إسرائيلية احتجزتها مصر جنوب قناة السويس في ٢٨ سبتمبر ١٩٥٤م في ظل الحصار الاقتصادي الذي فرضته مصر على إسرائيل.

12 - Ibid.

13 - Telegram From the Department of state to the Embassy in Israel, Washington , March 9, 1955.

14 - Ibid.

[15] – قرار مجلس الامن رقم ١٠٦ لسنه ١٩٥٥ في ٢٩ مارس ١٩٥٥ " إدانة الهجوم الإسرائيلي علي غزة في ٢٨ فبراير ١٩٥٥ " ؛ رأفت غنيمي الشيخ : أمريكا والعالم في التاريخ الحديث والمعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة ،٢٠٠٦م، ص ١٥٨.

[16] – قرار مجلس الأمن رقم ١٠٦.

[17]– نفسه.

[18]– قرار مجلس الامن رقم ١٠٧ لسنه ١٩٥٥م ، ٣٠ مارس ١٩٥٥م، " دعوة مصر وإسرائيل إلى التعاون مع كبير مراقبي هيئة رقابه الهدنة علي الحفاظ على الأمن علي خط الهدنة الفاصل.

19 - Telegram from the Consulate at Jerusalem to the Department of State, Jerusalem, April 4, 1955.

– عبد الوهاب المسيري : الصهيونية والعنف من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، دار الشروق، ٢٠٠١م، ص ٢٨٥.

20 - Ibid.

21 - Ibid.

22 - Foreign Relations, 1955 – 1957, Volume XIV
23 - Telegram from the Embassy in Israel to Department of State, Tel Aviv, April 5, 1955.
24 - Ibid.
25 - Foreign Relations, 1955 – 1957, Volume XIV
26 - Telegram from the Department of State to the Embassy in Egypt, Washington, April 6, 1955.
27 - Ibid.

– رفعت سيد أحمد : وثائق حرب فلسطين " الملفات السرية للجنرالات العرب "، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ٤١٦ ، ٤١٧.

28 - Ibid.
29 - Telegram from the Embassy in Egypt to the Department of State, Cairo, April 6, 1955.
30 - Ibid.
31 - Telegram from the Consulate General at Jerusalem to the Department of State, Jerusalem, April 11, 1955.
32 - Ibid.
33 - Telegram from the Embassy in Israel to Department of State, Tel Aviv, April 12, 1955
34 - Ibid.
35 - Ibid.

[36]– هدى جمال عبد الناصر : ٦٠ عاما على ثورة ٢٣ يوليو، جمال عبد الناصر، الأوراق الخاصة، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠١٥م، ص ٤٧٨ ؛ هنري آزو : فخ السويس، ترجمة محمود حسن إبراهيم، ١٩٦٦م، ص ٩٩ ، ١٠٢.

37 - Foreign Relations, 1955 – 1957, Volume XIV
38 - Ibid.
39 - Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, Tel Aviv, April 15, 1955.
40 - Letter From Secretary of State Dulles to Prime Minister Sharett, Washington, April 16, 1955.
41 - Ibid.
42 - Telegram From the Department of State to the Embassy in Egypt, Washington, April 16, 1955.
43 - Foreign Relations, 1955 – 1957, Volume XIV
44 - Ibid.
45 - Telegram From the Embassy in Israel to the Department of

State, Tel Aviv, April 21, 1955.
46 - Ibid.
47 - Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, Tel Aviv, April 23, 1955.
48 - Telegram From the Consulate General at Jerusalem to the Department of State, Jerusalem, April 29, 1955.
49 - Ibid.
50 - Telegram From the Embassy in Egypt to the Department of State, Cairo, May 12, 1955.
51 - Telegram From the Embassy in Egypt to the Department of State, Cairo, May 16, 1955.

– روبرت يانج : أساطير بيضاء " كتابة التاريخ والغرب "، ترجمة أحمد محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٦٩ ؛ مارسيل ميرل : العلاقات الدولية المعاصرة " حساب ختامي "، ترجمة حسن نافع، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ١٢١.

52 - Telegram From the Embassy in Egypt to the Department of State, Cairo, May 17, 1955.
53 - Telegram From the Embassy in the United Kingdom to the Department of State , London, May 19, 1955.
54 - Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel1Washington, May 20, 1955.
55 - Ibid.
56 - Ibid.
57 - Telegram From the Consulate General at Jerusalem to the Department of State, Jerusalem, May 20, 1955.

58 – عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، تاريخنا القومي في سبع سنوات ١٩٥٢ – ١٩٥٩م، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩م، ص ١٩١ ؛ عبد الوهاب المسيري : مرجع سابق، ص ٢٨٥.

59 - Telegram From the Department of State to the Embassy in Israel, Washington, June 2, 1955.
60 - Ibid.
61 - Telegram From the Department of State to the Embassy in Egypt Washington, June 2, 1955.
62 - Ibid.
63 - Ibid.
64 - Telegram From the Department of State to the Mission at the United Nations, Washington, June 4, 1955.

65 - Ibid.
66 - Ibid.
67 -Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, Tel Aviv, June 7, 1955.
68 - Ibid.
69 - Telegram From the Consulate General at Jerusalem to the Department of State, Jerusalem, June 8, 1955.
70 - Memorandum From the Acting Assistant Secretary of State for Near Eastern, South Asian, and African Affairs (Jernegan) to the Secretary of State, Washington, June 13, 1955.
71 - Memorandum of a Conversation Between the President and the Secretary of State, White House, Washington, June 15, 1955.
72 - Ibid.
73 - Memorandum of a Conversation, New York, June 16, 1955.
74 - Telegram From the Embassy in Israel to the Department of State, Tel Aviv, June 18, 1955.
75 - Ibid.
76 - Ibid.
77 - Ibid.
78 - Telegram From the Consulate General at Jerusalem to the Department of State, Jerusalem, June 30, 1955.
79 - Telegram From the Consulate General at Jerusalem to the Department of State. Jerusalem, August 11, 1955.

80 – عبد الرحمن الرافعي : مرجع سابق، ص ١٩١، ١٩٢ ؛ مذكرات وذكريات عبد المنعم واصل: مصدر سابق، ص ٧٥ ، ٧٦.

81 – حمدي الطاهري : مرجع سابق، ص ١٦٤

82 – المرجع نفسه، ص ١٦٤.

83 – نفسه، ص ١٦٤.

84 – نفسه، ص ١٦٥.

85 – نفسه.

86 – نفسه.

87 – نفسه، ص ١٦٥ ، ١٦٦.

[88] – نفسه.

[89] – نفسه، ص ١٦٦.

[90] – نفسه.

[91] – قرار مجلس الأمن رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٥م في ٨ سبتمبر ١٩٥٥م، هو الوثيقة رقم ٣٤٣٥ من وثائق مجلس الأمن المحلق بشهر سبتمبر ١٩٥٥م.

[92] – المصدر نفسه.

[93] - سمير حلمي سالم : المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية ١٩٤٧ – ١٩٧٧م " دراسة تاريخية تحليلية "، رسالة ماجستير بكلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٥م، ص ٩٨ ، ٩٩.

94 - Telegram from the Department of state to the Embassy in Egypt, Washington , November 23, 1955.

95 - Ibid.

96 - Telegram from the Consulate General at Jerusalem to the Department of State, Jerusalem , December 14, 1955.

97 - Telegram from the Consulate General at Jerusalem to the Department of State, Jerusalem , December 30, 1955

98 - Ibid.

99 - Ibid.

100 - Memorandum of a Conversation , Secretary Dulles Residence, Washington , December 30, 1955

[101] – أكرم محمد عدوان : المشاريع والأفكار الصهيونية تجاه تسوية القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ١٩٢٢م – ١٩٧٣م، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، يونيو ٢٠١٤، ص ٢٨٤.

[102] – مذكرات موشي ديان، مصدر سابق، ص ١١٨ ؛ أكرم محمد عدوان : المرجع نفسه، ص ٢٨٤.

[103] – دونالد روبنسون : أهم ماية شخصية عالمية في السبعينات، ترجمة مدحت عايد، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٨م، ص ٣١.

[104] - كلمة الرئيس جمال عبد الناصر في وفد لبنان من قصر الضيافة بدمشق في ٩ مارس ١٩٥٨م ؛ ١٩٥٨؛ عبد العال الباقوري : العرب وإسرائيل وفلسطين " نصف قرن من الصراع "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ١٥٠ ، ١٥١.